مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٥٠

الأربعاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فارغاس مالدونادو	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيدة مارسودي
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/1159)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/1159)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كولومبيا وكوبا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإسبانية*): يسرني جدا أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن، للمرة الأولى، في معرض نظره في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/1159) أرحب أيضا في مجلس الأمن بوزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، وبالمستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، السيد إميليو خوسيه أرشيا. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للترحيب الحار التي حظيت به في بلدهم.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي في بوغوتا تذكرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى إنهاء العنف والمثابرة في الجهود الرامية إلى ضمان مستقبل أكثر سلاما لجميع الكولومبيين. أطلق المجلس والأمين العام إدانة قوية وواضحة لتفجير سيارة في أكاديمية الشرطة العامة، الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير، وأدى ذلك التفجير إلى مقتل ٢١ شخصا وإصابة العشرات بجروح. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، اعترف جيش التحرير الوطني بالمسؤولية عن هذا الهجوم.

قوبل ذلك الهجوم برفض سريع من جانب الأطياف السياسية في كولومبيا التي قامت يوم الأحد الماضي بمسيرات في جميع أنحاء البلد، حيث أظهر الكولومبيون توافقا واسعا في الآراء بشأن رفض العنف، وهو ما أبرزه تقرير الأمين العام باعتباره إحدى ثمرات السلام. ولا بد من الاستمرار في تعزيز هذا التوافق في الآراء.

منذ أن توليت واجباتي في ٧ كانون الثاني/يناير، اجتمعت مع المحاورين الرئيسيين للبعثة، ومع محاورين من الحكومة الكولومبية، ووفد القوة الثورية البديلة المشتركة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. عقدت اجتماعات أولية مع الرئيس دوكي، ووزير الخارجية تروخييو، والمستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، أرشيا، والمفوض السامي للسلام ميغيل سيبالوس. وقد اجتمعت أيضا مع قادة القوات المسلحة الثورية في بوغوتا، وزرت اثنتين من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعات أنتيوكيا كاكيتا. وأكدت هذه الزيارات الرغبة القوية لدى المقاتلين السابقين في العمل، وتبوء مكانهم في المجتمع، فضلا عن الشعور بعدم اليقين الذي يخالج العديد بشأن الأمن الخاص بهم، بما في ذلك الأمن القانوني والمستقبل الاقتصادي.

أجريت مناقشات مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، ومع رئيس الولاية القضائية الخاصة ورئيس

لجنة الحقيقة، وكلهم أكدوا التزامهما بعملية السلام وتقديرهم لعمل البعثة.

وفي اجتماعاتي مع المنسق المقيم وأعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري، ناقشنا أهمية الشراكة مع البعثة المعنية بإعادة الإدماج والضمانات القانونية والأمنية، فضلا عن الدعم التكميلي لتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتنمية الريفية والمشاركة السياسية، والعدالة الانتقالية، والاستعاضة الطوعية عن المحاصيل غير المشروعة. وتناولت المناقشات أيضا التعاون الجاري بشأن المسائل الشاملة لقطاعات متعددة الأبعاد تتعلق بالمساواة بين الجنسين، والشؤون العرقية، وحماية الأطفال والشباب.

يسرني أن أبلغكم بأن المنتدى الرفيع المستوى بشأن المساواة بين الجنسين، وهو المسؤول عن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية من اتفاق السلام، اجتمع للمرة الأولى في ١٦ كانون الثاني/يناير.

إن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، وهي تبدأ الآن ولاية مدتها ثلاث سنوات لتعزيز الحقيقة والمصالحة، يمثل معلما هاما. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير أتمت السنة الأولى من عملها، والتي أنيطت بها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وهي ولاية تنطوي على أكثر الأبعاد حساسية لأي عملية سلام، أي العدالة الانتقالية. وكتدبير من تدابير ما هو على المحك، فإن القضايا الخمس التي استهلت في السنة الأولى من الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ستدرس بعناية المسؤولية عن أعمال العنف التي تؤثر على ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٢ من الضحايا.

لا يزال يجري إحراز تقدم في القضايا المعروضة على الولاية القضائية الخاصة. فقد استمعت الولاية القضائية الخاصة إلى شهادات ٤٦ عضوا من أفراد القوات المسلحة في سياق عمليات القتل خارج نطاق القضاء. قبل يومين، أُعلن بأنه سيُطلب من ٣١ عضوا من قيادة القوات المسلحة الثورية حضورهم شخصيا لتقديم شهاداتهم بشأن المسؤولية الفردية والجماعية عن عمليات الاختطاف. وكما أكد المجلس ذاته، يظل في غاية الأهمية كفالة احترام استقلالية الولاية القضائية الخاصة وتلقيها الدعم اللازم لكي تعمل بفعالية.

وإذ انتقل إلى الكلام عن إعادة الإدماج الاقتصادي للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية في كولومبيا، أرحب باعتماد المجلس الوطني إعادة الإدماج لمشاريع إنتاجية إضافية وبالتقدم المحرز في المدفوعات المتعلقة بهذه المشاريع. وكما ورد في التقرير، وأكدته المناقشات والزيارات الميدانية، فإن التحدي المقبل يتمثل في تسريع وتيرة هذه الجهود وكفالة استدامتها من أجل المضي قدما في حيازة الأراضي والعمل على تنمية أسواق السلع والخدمات المنتجة، بما في ذلك مشاركة الحكومات المحلية والقطاع الخاص.

أرحب بالقرار الذي اتخذته الحكومة في كانون الأول/ديسمبر بشأن توسيع نطاق توزيع الأغذية على المقاتلين السابقين في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج لفترة إضافية مدتها ثمانية أشهر. ومن المقرر أن تنتهي هذه المساعدة، فضلا عن الخدمات الصحية والتعليمية الحالية وتوفير المدفوعات الأساسية الشهرية لجميع الأفراد السابقين في القوة المسلحة الثورية، في آب/أغسطس.

إن التحدي في الأجل القريب يكمن في تحديد الحالة الراهنة في الـ ٢٤ منطقة إقليمية، التي ينتهي الإذن الحالي لها، في ١٥ آب/أغسطس، وهي مسألة تبعث على القلق وعدم اليقين لالآف من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين يسكنون في تلك الأماكن. أرحب بالملاحظات العامة التي أبداها مؤخرا السيد آرخيا والتي تطمئن من هم في عملية الادماج بأنه سيتم إيجاد حل، يرتكز على التعداد الحالي للذين يعيشون ويعملون في هذه المجالات. غير أن المسألة ستحتاج إلى بذل جهود متضافرة للعمل من خلال النظام القانوني والآثار المالية والآثار الأخرى للتوصل إلى مجموعة من المقترحات. لذلك فإن عامل الوقت أمر جوهري للتوصل إلى سبيل متفق عليه للمضي قدما.

وفيما يتعلق بالإدماج السياسي، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، سيشارك لأول مرة أعضاء حزب القوة الثورية البديلة المشتركة في الانتخابات الإقليمية والمحلية، وهذا تقدم آخر في مشاركتهم السياسية. ولضمان أمن القوات المسلحة الثورية للاضطلاع بالأنشطة السياسية على الصعيد المحلي أثناء الانتخابات المقبلة بدأت اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية العمل على وضع خطة حماية.

إن الانتخابات الرئاسية في كولومبيا التي انعقدت في عام ٢٠١٨ كانت أكثر الانتخابات سلمية منذ عقود. ولضمان تماثل الشروط السائدة في انتخابات هذا العام، وبالنظر إلى الشواغل المحددة بشأن حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، سيتطلب الأمر اتخاذ تدابير وقاية وحماية شاملة لكفالة سلامة المرشحين من جميع الأطراف، فضلا عن المجتمعات المحلية وقادتها.

إن موجة قتل القادة الاجتماعيين في الأيام الأولى من السنة الجديدة زادت من القلق البالغ إزاء أعمال القتل هذه، وهو قلق أعرب عنه الأمين العام في تقريره وأعرب عنه المجلس أيضا مرارا وتكرارا. في الأيام السبعة الأولى من كانون الثاني/يناير قُتل سبعة قادة، ستة رجال وامرأة، وأُبلغ عما مجموعه ٣١ هجمة شُنت على عشر مناطق منذ نشر التقرير.

واستنادا إلى التحقيقات التي يجريها مكتب المدعي العام، فإن ثلاثة أرباع أعمال القتل هذه ترتكبها والجماعات المسلحة الإجرامية غير المشروعة. ويجري استهداف قادة الانتخابات المحلية، بمن فيهم أعضاء المجالس القادة المشاركين في عمليات استصلاح الأراضي والقادة الناشطين في برنامج زراعة المحاصيل البديلة الطوعية وقادة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية.

أعرب الرئيس دوكي عن التزامه الشخصي بالتصدي لهذه المسألة. وأشارت الحكومة إلى أنها فعّلت خطة عملها من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وقادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين في مناطق محددة. وأنيط بوزيري الدفاع والداخلية والمفوض السامي للسلام تحديد الإجراءات الإضافية المطلوبة.

وقد دعا المفتش العام إلى تنفيذ سلسلة الالتزامات الواردة في الميثاق الوطني من أجل حياة القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، وهو الميثاق الذي أقرته الحكومة وممثلو المجتمع المدني في آب/أغسطس.

وأحث على الإسراع في تنفيذ هذه التدابير وعلى اقترانها بجهود أوسع نطاقا لضمان وجود الدولة بشكل فعال في تلك المناطق. وأرحب بقرار الرئيس دوكي دعوة اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية للاجتماع في ٣٠ كانون الثاني/يناير، حيث عُهد إليها بمهمة وضع استراتيجية لتفكيك الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة غير المشروعة، وذلك بمشاركة المجتمع المدني.

بالإضافة إلى الـ ١٤ فردا من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين قُتلوا خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام، قُتل اثنان آخران في هذا العام. ويبلغ مجموع من قُتلوا منذ توقيع اتفاق السلام ٨٧ شخصا. ويؤكد ذلك أهمية توفير الأمن بشكل فعال في المستوطنات الجديدة خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، حيث وقعت الغالبية العظمى من أعمال القتل هذه.

إن أمن المجتمعات المحلية والقادة وأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي مرهون في نهاية المطاف بقدرة الدولة على توفير تواجد أمني ومدني متكامل لها في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتوفر خطة الحكومة ”السلام في إطار الشرعية“ خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف الهام. وهي تستفيد من ١٦ برنامجا للتنمية ذات تركيز إقليمي، تم الاتفاق عليها بموجب اتفاق السلام، وتربطها بمزيد من الوضوح بمساعدة قرابة ١٠٠ ٠٠٠ أسرة مستفيدة من البرنامج الطوعي لاستبدال

المحاصيل وبإعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وكما ذكر الأمين العام، فإن المطلوب الآن على وجه السرعة هو ترجمة هذه الخطط إلى إجراءات فعالة تغيّر الحقائق على أرض الواقع.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد بالإسهامات المهمة التي قدمها سلفي، جان أرنو، خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية. وأنا أضيف بذلك لعبارات التقدير التي سمعتها من الكثير من الكولومبيين للدور الهام الذي اضطلع به في عملية السلام. وأود أن أشدد على أن إحدى الرسائل التي سمعتها باستمرار من الكولومبيين خلال الأسابيع الأولى لي في الميدان هي مدى ترحيبهم بالدعم والمساعدة من قبل المجتمع الدولي وتوقعاتهم الكبيرة بهذا الخصوص فيما يسعون للتغلب على التحديات العديدة التي تواجه توطيد السلام. وسيظل استمرار مشاركة مجلس الأمن ودعمه ركيزة حيوية لعملية السلام في كولومبيا. وإنني أؤكد لأعضاء المجلس التزام البعثة بالمضي قدما في المهمة التي أوكلها مجلس الأمن إليها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يضطلع به.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أود أن أرحب بكم مرة أخرى في مجلس الأمن؛ ونشكركم على حضوركم معنا اليوم. وأود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية الكولومبي، الذي زارنا من قبل، والذي نشكره على حضوره معنا مرة أخرى.

كما نرحب ترحيبا كبيرا بالممثل الخاص في أول ظهور له أمام المجلس. وأعتقد أنه وأعضاء فريقه قد بدأوا بداية جيدة جدا في مدة أسبوعين فقط، وقد كانت إحاطته الإعلامية مفيدة للغاية. ونشكره جزيل الشكر عليها.

أود أن أبدأ بالإعراب مجددا عن تعازينا لجميع المتضررين من الهجوم بالقنابل في بوغوتا في الأسبوع الماضي. إذ ليس هناك ما يبرر هذا العنف، ونحن ندين الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها. وإنه لأمر طيب أن المجلس تمكن من إصدار بيان (SC/13671). وأعتقد أن الهجوم يؤكد أهمية إنهاء النزاع المسلح مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وهو يُذكرنا بأهمية المضي قدما في العمل لتنفيذ اتفاق السلام من أجل توطيد السلام وبناء الاستقرار. وأعتقد أن ما سمعنا به اليوم عن وجود تركيز على تنفيذ اتفاق السلام أمر بالغ الأهمية.

أردت أن أبدأ من حيث انتهى الممثل الخاص بالقول إنني أرى أن المجلس يسعده دعم كولومبيا في هذه العملية، وإن المجلس موحدٌ في القيام بذلك. وكما قال الممثل الخاص، يمثل دعم المجلس ركيزة حيوية في مساعدة كولومبيا على إحراز النجاح في عملية السلام. وبصفتي القائمة على الصياغة، يمكنني أن أعد ممثلي كولومبيا الحاضرين هنا اليوم بأننا سنبذل قصارى جهدنا للتأكد من استمرار هذا الجهد.

كما أود أن أرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الكولومبية الجديدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لا سيما باتجاه إعادة الإدماج الفعلي لمقاتلي القوات المسلحة الثورية السابقين وتحقيق التنمية الريفية الشاملة، خصوصا من خلال برامج التنمية التي تتبع نهجا إقليميا. وقد استمعت باهتمام شديد إلى ما ذكره الممثل الخاص بشأن الاقتصاد، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والغذاء وما يحدث في المناطق الإقليمية الأربع وعشرين. وإنه لأمر جيد جدا أن يتكلم بهذا المستوى من التفصيل.

وأعتقد أننا نتشاطر الآمال الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/1159) في أن تسفر خطة كولومبيا ”السلام في إطار الشرعية“ عن تحقيق كل من الأمن والتنمية الاقتصادية في مناطق النزاع السابقة؛ ونرى أن السنة المقبلة تمثل فرصة للحكومة كي ترسخ الإنجازات المحققة خلال العامين الماضيين منذ توقيع

اتفاق السلام، وتستفيد من تلك الإنجازات. ولكن، كما قال الأمين العام، هناك تحديات كبيرة، وعلى وجه الخصوص، أود أن أغتنم هذه الجلسة اليوم لأسلط الضوء على مسألتين نعتقد أنهما تستحقان من الحكومة الكولومبية اهتماما عاجلا.

الأولى هي أننا نتشاطر قلق الأمين العام إزاء تزايد أعمال قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية على يد الجماعات الإجرامية المنظمة المتصارعة على الأراضي الريفية. وقد قدم الممثل الخاص لنا بعض التفاصيل الإضافية بشأن هذه المسألة. فعدم وجود الدولة واستمرار العنف في تلك المناطق يهددان بتقويض عملية السلام إذا فقد الناس الثقة في قدرة الدولة على توفير الأمن والفرص الاقتصادية.

ثانيا، إننا نتفق مع الأمين العام في الدعوة إلى زيادة التنسيق بين مؤسسات الدولة. ومن المهم بشكل حيوي اتباع نهج متسق وكلي في معالجة مسائل الأمن والتنمية في مناطق النزاع السابقة. وتقرّ خطة ”السلام في إطار الشرعية“ بالحاجة إلى تنسيق التنفيذ مع السياسات الأخرى المتعلقة بالأمن والمخدرات وحماية القادة. وسيكون دمج هذه الخطط – والأهم من ذلك تنفيذها – حاسما في منع تجدد دورات العنف.

أود أن أختتم بتوجيه الشكر أيضا إلى السيد جان أرنو، الممثل الخاص السابق، على إسهامه المهم في عملية السلام في كولومبيا، وأعيد التأكيد مرة أخرى على تأييدنا الكامل للممثل الخاص الجديد ولوزير الخارجية الكولومبية تروخيّو غارسيا. ونحن – وكذلك بقية أعضاء المجلس – ملتزمون التزاما تاما بالعمل معه فيما يعمل بلده من أجل ضمان تحقيق السلام الدائم والمستدام.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بالرئيس في مجلس الأمن اليوم؛ وإنه لأمر طيب جدا أنه عاد بين ظهرانينا. ونشكر الممثل الخاص السيد رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية. ونتطلع إلى قيادته بينما نبدأ الفصل التالي في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. كما نشكر الممثل الخاص السابق جان أرنو على إسهاماته البارزة في عملية السلام في كولومبيا. ونرحب ترحيبا حارا بشريكينا المقربين في الحكومة الكولومبية، المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع أرشيلا ووزير الخارجية تروخيّو غارسيا. ونشكرهما على حضورهما معنا اليوم.

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفل الكولومبيون بالذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق السلام النهائي. ومنذ التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، غدت كولومبيا مصدر إلهام للساعين إلى تحقيق السلام، ليس في المنطقة فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. والحق أن مكاسب السلام لا سبيل إلى إنكارها. فعلى مدى العامين الماضيين، نحّى الكولومبيون جانبا ما يزيد على نصف قرن من القتال وأجروا انتخابات سلمية وشاملة للجميع وأنشأوا مؤسسات للعدالة الانتقالية ووسعوا نطاق التنمية والحوكمة لتصل إلى المناطق النائية من البلد.

ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا كانت مهمة للغاية في تحقيق هذا النجاح، ونرحب بتأييد الحكومة الكولومبية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا مجال للتراخي الآن، كما اتضح من تفجير السيارة المميت في بوغوتا في الأسبوع الماضي. وإننا ندين بشدة هذا الهجوم، ونتقدم بتعازينا للضحايا وأسرهم. إن ضمان العدالة الحقيقية ومساءلة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت خلال سنوات النزاع المسلح الطويلة جدا أمر حيوي من أجل المصالحة، فضلا عن الحاجة إلى التصدي للعنف والفقر في المناطق المتضررة من النزاع.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار عدم الاستقرار وأعمال العنف المتصلة بالأنشطة غير المشروعة، وحالات الفراغ الأمني وانعدام وجود مؤثر للدولة في العديد من المناطق الريفية. ونحن على ثقة بأن الحكومة ستواصل جهودها الرامية إلى حماية الفئات السكانية الضعيفة والمدافعين عن حقوق الإنسان،

وبسط سلطتها على نطاق أوسط في المناطق المتضررة من النزاع، وذلك من أجل تفادي أن تحل الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية محلّ القوة الثورية البديلة المشتركة وتصبح مصدر عنف جديد. فوجود وكالات عسكرية ومدنية فعالة توفر الخدمات الأمنية والحكومية في المناطق النائية أمر بالغ الأهمية لتحقيق سلام مستدام. ونشجع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى حماية المشردين الكولومبيين، ودعمهم وتمكينهم.

ويدرك الرئيس دوكي تماماً التحديات التي تواجه كولومبيا. ويشجعنا عزمه القوي والشراكة القائمة بين حكومته والولايات المتحدة بشأن مسائل تشمل مكافحة المخدرات والأمن، وكذلك الاستجابة الإنسانية للأزمة الإقليمية في فنزويلا.

إن نجاح اتفاق السلام يرتبط ارتباطاً أصيلاً بالجهود المبذولة لمكافحة المخدرات. ونحن ملتزمون بالعمل بشراكة مع أصدقائنا الكولومبيين من أجل تفكيك المنظمات الإجرامية والحد من الاتجار بالمخدرات. وفي الولايات المتحدة، جعل الرئيس ترامب منع تعاطي المخدرات من أولويات إدارته، وأصدر النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وترأس مناسبة رفيعة المستوى بشأن مكافحة المخدرات، خلال الأسبوع الرفيع المستوى هنا في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

ولا تزال الولايات المتحدة تعمل مع السلطات الكولومبية على تخفيض زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين في كولومبيا بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٢٣. ويمكننا معا تحقيق نتائج مستدامة لشعبي البلدين من خلال زيادة الموارد واستخدام جميع الأدوات المتاحة على نحو فعال واتباع نهج متكامل يشمل الحكومة بأسرها.

لقد أثبتت كولومبيا قوتها بوصفها رائدا على الصعيد الإقليمي. وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها لكولومبيا على كرم استضافة أكثر من ١,١ مليون فنزويلي ممن فرّوا من أزمة من صنع الإنسان في بلدهم. ونحن فخورون بدعم استجابة كولومبيا للأزمة من خلال التزامنا بتقديم ٩٢ مليون دولار لمساعدة الشعب الفنزويلي والمجتمعات المضيفة له في كولومبيا، بما فيها ٥٥ مليون دولار للمعونة الإنسانية وأكثر من ٣٧ مليون دولار للتمويل الإنمائي الثنائي. كما قدمنا أكثر من ٣٩ مليون دولار للمساعدات الإنسانية من أجل توفير الحماية والمساعدة للكولومبيين المشردين قسرا في جميع أنحاء المنطقة، بمن فيهم المشردون داخليا في كولومبيا.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الرئيس دوكي وشعب كولومبيا في سعيهم إلى مواصلة الحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس وبناء مستقبل وطيد ومزدهر للأجيال القادمة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني مرة أخرى أن أراكم، سيدي الوزير، تترأسون مداولاتنا. وإننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كارلوس رويث ماسيو، الذي نهنئه على تعيينه في منصبه الجديد. ونؤكد له تعاوننا الكامل. ونرحب بمشاركة السيد كارلوس هولمس تروخيو، وزير خارجية كولومبيا، والسيد إيميليو أرتشيلا، المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالجهود التي بذلها السيد جان أرنو وبإسهامه الهام في عملية السلام في كولومبيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بإعادة تأكيد إدانتنا الشديدة للهجوم الإرهابي الشنيع الذي قام به جيش التحرير الوطني في بوغوتا الأسبوع الماضي، فضلا عن تعازينا القلبية إلى أسر الضحايا. وتعيد بيرو تأكيد دعمها الكامل لكولومبيا وتشيد بقدرة الشعب الكولومبي على الصمود والتزامه بالسلام التزاماً لا مراء فيه.

لقد مرّ منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عامان على توقيع اتفاق السلام التاريخي، الذي أنهى أكثر من ٥٠ عاما من النزاع. وفي غضون فترة قصيرة من الزمن، تم إحراز تقدم هائل في توطيد الاتفاق. ومن المهم مواصلة المضي قدما صوب تنفيذه تنفيذا كاملا.

ونود أن نسلط الضوء على التدابير التي اعتمدتها حكومة كولومبيا من أجل تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة المعنية، وتعزيز بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء أراضي البلد. وسنركز بشكل خاص على الجهود اللازمة في مجالات الأمن، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والمصالحة الوطنية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بالأمن، فإننا نأسف لاستمرار عمليات اغتيال القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/1159)، لا بد من تنسيق العمل بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان، ولا سيما في المناطق الريفية الأشد ضعفا.

وفي هذا الصدد، نود أن نرحب باعتماد خطة ”السلام في إطار الشرعية“، التي تسعى إلى حماية مناطق النزاع السابقة وتحقيق استقرارها وتنميتها، وينبغي أن تستكمل بخطة العمل المتعلقة بحماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

ونسلط الضوء أيضا على أهمية آلية الإنذار المبكر التابعة لمكتب أمين المظالم، التي تبرز من بين جملة عناصر أخرى، التهديد الذي تشكله الجماعات الإجرامية التي تتنافس من أجل السيطرة على مناطق النزاع السابقة التي تُستخدمُ لنقل البضائع غير المشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات.

وفيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين، نود أن ننوه بالتزام الحكومة وجهودها الرامية إلى التصدي للتحديات المعقدة لهذا الجانب من الاتفاق. وفي هذا السياق، نعتقد أنه من المهم تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات ومشاركة السلطات المحلية وأخذ تخصيص الموارد اللازمة في الاعتبار.

وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي أيضاً ربط خطة ”السلام في إطار الشرعية“ الجديدة بالبرامج الإنمائية في إطار نهج إقليمي، وببرنامج زراعة المحاصيل البديلة وإصلاح المناطق الريفية. ويجب أن يُراعى في كل ما سبق ذكره المنظورُ الجنساني من أجل تمكين المرأة اقتصاديا ودورُ الشباب. وإننا ننوه، في تلك العملية، بإسهام المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والبدلات الشهرية. ونعتقد أن من المهم الاضطلاع بعملية تفكير شاملة بشأن مستقبلهم بعد آب/أغسطس تأخذ في الحسبان إمكانية حيازة المقاتلين السابقين للأراضي وانتفاعهم بمصادر دخل بديلة.

وفي هذا السياق، فإننا نسلط الضوء على أن أكثر من ٩٠ ٠٠٠ أسرة كولومبية وقعت اتفاقات طوعية لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. وتجربتنا فيما يتعلق ببرامج التنمية البديلة دليل على فعاليتها، ونعتقد أن من المهم أن تواصل الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة المخدرات، ”مسار المستقبل“، تعزيز هذه التدابير.

وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار من أجل ضمان حقوق الضحايا وتعزيز سبل اللجوء إلى القضاء والمصالحة الوطنية في كولومبيا، ولا سيما دور الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

وفي الختام، أؤكد مجددا التزام بيرو بالحفاظ على السلام والتنمية في هذا البلد الشقيق، استناداً إلى وحدة المجلس، بغية دعم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أشكر السيد كارلوس رويث ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن العمل الممتاز الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بسلفه، السيد جون أرنو، على التزامه المثالي. كما أرحب بحضور السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، والسيد إميليو أرتشيلا، المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع.

لقد كان الهجوم الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير صادماً. وفي وقت يتوق فيه جميع الكولومبيين إلى سلام دائم، حصد هذا العمل الإرهابي أرواح ٢٠ من الأبرياء فيما أُصيب أكثر من ٦٠ شخصا بجروح. وباسم فرنسا، أود أن أكرر إدانتنا الشديدة للهجوم، على النحو الذي أعرب عنه الرئيس ماكرون. ويمكن للشعب الكولومبي أن يعول على صداقة الشعب الفرنسي وتضامنه الثابتين في هذه المحنة وفي مواجهة الإرهاب. ولتجاوز تلك المحنة، يجب أن تسود الوحدة أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك داخل مجلس الأمن.

وفي ساعة الحزن والضراء هاته، علينا أن نتذكر الأمل الكبير المنبثق من عملية السلام بين الحكومة الكولومبية ووالقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الذي تقع علينا جميعاً مسؤولية الحفاظ عليه. وباتت الآن القوات المسلحة الثورية السابقة، بعد نزع سلاحها، جهات فاعلة سياسية كاملة، في حين أعرب المقاتلون السابقون عن رغبتهم في استعادة مكانهم الشرعي في المجتمع الكولومبي.

بعد مرور أكثر من عامين على توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ومستمر، تستحق ثلاث نقاط اهتماما خاصا في نظرنا. حيث يبرز الوضع الأمني في مناطق النزاع السابقة في كولومبيا على رأس الأولويات المطلقة في بداية هذا العام. وخلال الأسبوعين الماضيين، تم تأكيد مقتل ما لا يقل عن سبعة من المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يجب الخطأ بشأن تلك الظاهرة، التي أشرنا إليها في الجلسات المفتوحة السابقة التي عقدها المجلس، فهي لم تحدث بالصدفة. إنها تأخذ أبعادا كبيرة تدل على أنها بوضوح استراتيجية إرهابية، ويجب مكافحتها على هذا الأساس. إننا مضطرون إلى الاستنتاج بأن ارتفاع مستويات العنف في المناطق التي تضررت من النزاعات السابقة، ولم تستثن المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، قد أدت إلى تراجع الثقة في عملية السلام.

ونرحب بمبادرات حكومة كولومبيا، ولا سيما خطة العمل لحماية قادة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. ومع اقتراب موعد انتخابات الولايات والبلديات، المقرر عقدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر، يتعين علينا مضاعفة جهودنا. إن نجاح تلك الممارسة الديمقراطية يعتمد على درجة الأمن الموفر للنساء والرجال الراغبين في الالتزام السياسي بالإسهام في حيوية الديمقراطية الكولومبية، وهما مرتبطان ارتباطا وثيقا.

إن إعادة الإدماج الاقتصادي للمقاتلين السابقين، تمثل أولوية أخرى لعام ٢٠١٩. وقد شجعت فرنسا السلطات الكولومبية على الاستثمار في هذه العملية بشكل منتظم حتى تتاح للمقاتلين السابقين فرصة حقيقية لإعادة الاندماج في المجتمع الكولومبي، وسيشكل ذلك بلا شك، عاملا حاسما في نجاح اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، نأمل في إيجاد حلول طويلة الأجل للمقاتلين السابقين الذين يقيمون حاليا في مناطق إعادة التجميع وإعادة الإدماج. ويجب عدم تجاهل المسألة الحاسمة المتعلقة بالحصول على الأراضي في عملية إعادة الإدماج الاقتصادي. وتبين المشاريع الإنتاجية الجارية حاليا الصلة الوثيقة بين هذه القضية وبين سياسة التنمية المستدامة. ونشجع الحكومة الكولومبية على مواصلة خطواتها المستمرة لكفالة التنفيذ الكامل للمرسوم الذي اعتمد في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي.

وأخيرا، يجب إيلاء اهتمام خاص لمحكمة السلام الخاصة. لقد أنشأت عملية السلام الكولومبية نظاماً فريداً من العدالة الانتقالية يستند إلى التعاون مع السلطة القضائية من جانب جميع أطراف النزاع. ولن تتمكن كولومبيا من الكشف عن الجرائم التي ارتكبت خلال تلك الفترة إلا عندما تتعاون وتواصل القيام بذلك، بما في ذلك فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد النساء، اللائي غالباً ما تشكلن أول ضحايا العنف. وبالإضافة إلى الالتزام بالتعاون الذي عبرت عنه جميع أطراف النزاع، فإن

احترام القرارات التي تتمتع بحجية الأمر المقضي به، سيكون أمرا حيويا أيضا للحفاظ على شرعية ذلك الركن من أركان عملية السلام. لذلك، تدعو فرنسا جميع الفاعلين السياسيين، بغض النظر عن انتمائهم، إلى إعادة تأكيد استقلال الولاية القضائية كل مرة، لأنها تضمن توفير الأمن القانوني للنساء والرجال الذين لديهم الشجاعة لإلقاء أسلحتهم.

وتستحق عملية السلام الكولومبية إعجابنا تماما، وهي أيضا مصدر إلهام كبير للأمم المتحدة والمجلس. إن الأمم المتحدة تقف بحزم مع كولومبيا في حثها على كتابة فصل جديد تاريخي لإقامة سلام دائم للشعب الكولومبي بأكمله. وستحظى كولومبيا دائما بالدعم الأخوي لفرنسا في هذه الفترة الحاسمة من تاريخها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسعدنا أن نراكم تترأسون مجلس الأمن سيدي، ويشرفنا أن نراكم تترأسون جلسة اليوم. ونرحب أيضا بالسيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير الشؤون الخارجية لكولومبيا، والسيد إميليو خوسيه أرشيلا، المستشار الرفيع المستوى في فترة ما بعد النزاع، في جلسة اليوم.

وأود أولا أن أعرب عن تعازي لأسر القتلى والمصابين خلال الهجوم على أكاديمية الشرطة في بوغوتا في ١٧ كانون الثاني/يناير. ويتعين إجراء تحقيق شامل في هذه الجريمة الشنعاء، التي أدت إلى قتل وتشويه العشرات من الأشخاص، ومعاقبتهم كما يجب.

ونود أن نعرب عن امتناننا للسيد جون أرنو، الممثل الخاص السابق للأمين العام في كولومبيا، لالتزامه الحقيقي تجاه عملية السلام في كولومبيا. ونهنئ السيد كارلوس رويث ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على أول مشاركة له في إحدى جلسات مجلس الأمن، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/1159)، وهو انعكاس موضوعي إلى حد معقول للوضع فيما يتعلق بتنفيذ الأطراف الكولومبية لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ومستمر. ونحيط علما بالاستنتاجات التي توصل إليها التقرير بشأن الخطوات التي اتخذتها بوغوتا من أجل استقرار الحالة في البلد وتوحيد الرأي العام بشأن الاتفاق، الذي أرسى أساساً قانونياً يعتمد عليه للتسوية وجعل الدعم الدولي الواسع النطاق له، أمرا ممكناً. ومن المهم الآن ضمان تعزيز وتطوير الأطراف الموقعة عليه، التقدم الذي تحقق خلال الستة عشر شهرا التي مضت على وجود بعثة التحقق.

ويجب أن يشكل أمن المواطنين أولوية قصوى. وتتجلى إحدى المهام التي لا يمكن تأجيلها في منع جرائم القتل والهجمات على المدنيين، بما في ذلك المقاتلين السابقين والتحقيق فيها. وطالما بقيت المشكلة بدون حل، فإنها ستجبر الناس على البحث عن الأمن بشكل مستقل. ويجب وضع حد لهذه الوتيرة، ويجب أن تركز الجهود على المشكلة.

وغني عن القول، إن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتهيئة الظروف التي يمكن أن تمكن الناس من الحصول على دخل ثابت وقانوني، والمشاكل السياسية لا تزال قائمة. وسيكون من الضروري أيضا ضمان التمثيل المناسب للقوة الثورية البديلة المشتركة، وضمان استقلال عمل محكمة السلام الخاصة. وفي هذا السياق، نرى أن التزام الرئيس إيفان دوكي ماركيث بإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والقانوني للمقاتلين السابقين، كما تمت الإشارة في تقرير الأمين العام، هو أمر حاسم. ونعتقد اعتقادا راسخا أن البعثة تحت قيادة رئيسها الجديد، ستواصل رصد تنفيذ اتفاق السلام من جانب الموقعين عليه.

لقد أشار مجلس الأمن في كثير من الأحيان إلى أن كولومبيا هي المثال الجيد للغاية لتقديم الدعم الدولي، من خلال التعاون

الوثيق مع الحكومة المضيفة في دورها القيادي، واتخاذ موقف مسؤول من جانب المجتمع ككل. فالملكية الوطنية للمواطنين والرغبة الوطنية في السعي إلى إيجاد حل مستدام سياسيا يجعل إحلال السلام ممكنا في كولومبيا.

في الختام، أود أن أتطرق مرة أخرى إلى الهجوم المأساوي على أكاديمية الشرطة، وموقفنا معروف. إننا نعارض بشدة جميع الأعمال الإرهابية، بغض النظر عن أهدافها. ومن الواضح لنا أن منفذي هجوم ١٧ كانون الثاني/يناير كان هدفهم تقويض عملية السلام، وإذا أدى ذلك إلى التحريض على العنف، فسوف يكونون قد حققوا هدفهم. ونعتقد أن الكولومبيين بحكمتهم، خصوصا وأنهم ناضلوا لعقود من الزمن لتحقيق السلام، لن يسمحوا لتلك المخططات الشريرة أن تتحقق، وستستمر عملية السلام. وسنواصل من جانبنا، دعم شعب وحكومة كولومبيا في عمل بناء السلام الدائم وتحقيق التنمية في مرحلة ما بعد النزاع.

السيد العتيبي (الكويت): نرحب برئاستكم سيدي الرئيس لهذه الجلسة، ونشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد كارلوس رويث مسيو، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وأود أن أضم صوتي لمن سبقوني من الإخوة الزملاء في الترحيب بمعالي وزير الخارجية، السيد كارلوس هولمس، وكذلك المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، السيد إيمليو أرشيلا.

أود أن أركز في مداخلتي على ثلاث مسائل رئيسية:

أولا فيما يتعلق بآخر التطورات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام، إن الإجراءات التي قامت بها الحكومة الكولومبية في تعزيز تنفيذ اتفاق السلام والخطة التي أعلن عنها المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، والمعنونة ”السلام في إطار الشرعية“، تُعد هامة وحيوية. فالجهود الحثيثة التي تبذلها في عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وربطها ببرامج التنمية ذات التركيز الإقليمي والمبادرات التي تطلقها في إطار اتفاق السلام أو خارجه، بما في ذلك التنمية الريفية، من خلال التعاون مع الهيئات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة، تصب جميعها في صالح استدامة عملية السلام وتعزيز أمن واستقرار كولومبيا. ونشدد، في ذات الوقت، على أهمية الاستمرار في الإدماج التام للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية على المستويات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من بطء التقدم المحرز في هذه العملية الهامة.

وفيما يتعلق بالنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، الذي يُعتبر أحد الركائز الأساسية في العدالة الانتقالية، فإننا نثمن دور محكمة السلام وغيرها من الهيئات واللجان التي باشرت مهامها خلال الفترة الماضية في سبيل تحقيق العدالة الكاملة. كما نحث الحكومة الكولومبية على بذل المزيد من الجهود في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة وتوفير الضمانات القانونية والأمنية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية والتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام، مع إدراكنا التام لحجم التحديات المتعددة التي تواجه الحكومة الكولومبية في تنفيذ اتفاق السلام بكافة جوانبه.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، إن استمرار أعمال القتل والعنف والتهديد ضد القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة مجتمعات الشعوب الأصلية ما زالت تشكل عقبة تحول دون تحقيق اتفاق السلام وتنفيذه. وندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في كولومبيا يوم الخميس الماضي، ١٧ كانون الثاني/يناير، في العاصمة الكولومبية، الذي استهدف أكاديمية الشرطة الوطنية، وخلف عددا من القتلى والجرحى، والذي ستشكل تبعاته الأمنية، بدون شك، هاجسا أمام تحقيق الأمن والاستقرار في كولومبيا، ونتقدم، هنا بتعازينا الخالصة للحكومة وللشعب الكولومبي ولأسر الضحايا.

من جانب آخر، نشيد بالاتفاق الذي وقعته الحكومة الكولومبية والسلطات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في شهر

آب/أغسطس ٢٠١٨، المعنون ”الميثاق الوطني من أجل حياة القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم“، وكذلك خطة العمل التي وقعها الرئيس دوكي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. ونرى أنها تُعد خطوة من خطوات بناء الثقة الهامة المطلوب تحقيقها ليتسنى تهيئة الأجواء الأمنية والسياسية المناسبة لاستكمال تنفيذ اتفاق السلام بكافة أبعاده.

ثالثا، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، من خلال التنسيق مع المسؤولين الحكوميين والسلطات الوطنية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، وتعزيز الحوار مع المنظمات والقيادات الشبابية على جميع الأصعدة.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر للسيد جان أرنو على الجهود التي بذلها خلال فترة عمله السابقة بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام لكولومبيا ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق. ونجدد دعمنا الكامل لاتفاق السلام الكولومبي، الذي أنهى نزاعا دام أكثر من ٥٠ سنة، وأصبح قصة نجاح لكل النزاعات في العالم. ونؤكد دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي الكامل لاتفاق السلام الكولومبي ودعم دولة الكويت للممثل الخاص الجديد ولجميع أعضاء فريقه.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بنقل تعازي حكومة وشعب ألمانيا إلى ممثل كولومبيا وإلى الجرحى وأسر القتلى. فليس هناك ما يبرر هذا الهجوم الشنيع على أناس أبرياء.

وبطبيعة الحال، فإننا جميعا ندرك أن الحكومة الكولومبية قد طفح بها الكيل، ولكن يجب عليها، في الوقت نفسه، ألا تقع في فخ التصعيد، من أي نوع كان. فنحن نعتقد أنه لا بديل للعملية السياسية، وأود، في ذلك السياق، توجيه نداء إلى جيش التحرير الوطني لأن يبادر باتخاذ الخطوة الأولى بالإفراج عن جميع المختطفين والمحتجزين.

كما أود أن أشكر السيد جان أرنو على ما قام به من عمل، وكذلك فريق الأمم المتحدة في الميدان، وأرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، الذي قدم إحاطة لاقت استحسانا كبيرا، على الرغم من أنه لم يمض غير أسبوعين في موقعه، وهو أمر غير مستغرب من عضو سابق في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

كما أرحب بوزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمز تروخيو غارسيا، وبالمستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، السيد إميليو خوسيه أرشيلا، اللذين تبرهن زيارتهما لنيويورك على التزامهما بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وكذلك بوحدة مجلس الأمن – وهي أمر مهم تم تحقيقه ومن المهم الحفاظ عليها على النحو الذي جسدته البيانات التي أُدلي بها في المجلس اليوم.

وكذلك أهنئهما بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق السلام. وترحب ألمانيا بالالتزام الواضح للرئيس دوكي ماركيس باتفاق السلام وبعملية السلام والمصالحة الوطنية. وتتمثل المهمة التي تواجه كولومبيا الآن في تعزيز عملية السلام، التي أود أن أثير ثلاث نقاط فيما يتعلق بها لإعادة تأكيد ما سبق وأن ذكره الزملاء.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، أورد الممثل الخاص في تقريره أن عددا من المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة المجتمعيين والقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق المرأة وزعماء السكان الأصليين سقطوا ضحايا لهجمات بسبب دعمهم لاتفاق السلام أو تنفيذه، ولا سيما إعادة الأراضي إلى مالكيها. ويجب أن تكون حماية الشعب من هذه الهجمات على رأس الأولويات، على الرغم من أنها مهمة صعبة.

ثانيا، فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، وهي مسألة بالغة الأهمية أورد الممثل الخاص بشأنها عدد الحالات التي تمت معالجتها، يشكل عدم اليقين القانوني بشأن المقاتلين والمقاتلين السابقين مسألة ستكون – إذا ما سُمح لها بالاستمرار – ضارة بتوطيد عملية السلام. ولذلك، فإنني أشجع كولومبيا على تعزيز قدرات محكم السلام الخاصة.

ثالثا، لقد تم إحراز تقدم فيما يتعلق بإعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، ولكن هناك المزيد الذي ينبغي القيام به. وأود أن أشدد وأؤكد على دعم ألمانيا للعدالة الانتقالية بوصفها عنصرا أساسيا في بناء مجتمع شامل للجميع، وهو ما يجعلنا نقدر كثيرا المشاركة النشطة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في هذا المجال، ونشجع كولومبيا على المثابرة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

وأود، في هذا السياق، أن أؤيد موقف فرنسا الذي بينته آنفا فيما يتعلق بضحايا الجرائم، وغالبيتهم من النساء. وأحث كولومبيا على التركيز على دعم قضايا المرأة، ولا سيما إدماج المحاربات السابقات وتوفير الرعاية النهارية للأطفال، وهي مسألة هامة جدا للمحاربات السابقات، فضلا عن إشراك الشباب، الذين يشكلون عنصرا حاسما لبناء مستقبل خال من العنف، وهو الأمر الذي عقد البلد العزم على تحقيقه. إننا نعلم أن كولومبيا تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام واستضافة أكثر من مليون لاجئ من فنزويلا والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونود أن نؤكد لكولومبيا أنه يمكنها التعويل على دعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، وأرحب بكم في نيويورك. كما أرحب بوزير الخارجية تريجيلو غارسيا في مجلس الأمن. وأخيرا، أشكر الممثل الخاص رويز ماسيو على إحاطته الإعلامية.

إن الصين تدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في بوغوتا مؤخرا. ونعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا للأسر المنكوبة والمصابين في الهجوم.

ما زالت عملية السلام الكولومبية تحرز تقدما. وقد أجرت الحكومة الكولومبية تقييما شاملا للحالة في البلد، وتسعى إلى تحقيق توافق في الآراء بين جميع الأطراف في كولومبيا بشأن تنقيح الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. وبفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة والأطراف المعنية، ظلت حالة الأمن القومي مستقرة، ومع استعادة مؤسسات الدولة والانتعاش الاقتصادي الجاري، بدأت عملية السلام تؤتي ثمارها.

والصين ترحب بهذه التطورات. وفي حين أن الحالة العامة في كولومبيا تتجه إلى الاستقرار والتحسن، فإن الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد لا تزال هشة. إضافة إلى ذلك، فإن كولومبيا تنتظرها مهام شاقة لتنفيذ اتفاق السلام بالكامل، وإعادة إدماج المحاربين السابقين، ومكافحة الجريمة المنظمة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومنذ بعض الوقت، احتفلت كولومبيا بالذكرى السنوية الثانية لاتفاق السلام. ونأمل أن تدعم جميع الأطراف في كولومبيا عملية السلام التي تحققت بصعوبة، وأن تواصل ترسيخ التوافق في الآراء، وتتلاقى في منتصف الطريق وتحل خلافاتها عن طريق مواصلة الحوار والمفاوضات الشاملين. وينبغي لمجلس الأمن أن يحترم قيادة الحكومة والشعب في كولومبيا، وأن يقدم مساعدة بناءة للنهوض بعملية السلام الكولومبية.

وترحب الصين بتعيين الأمين العام غوتيريش للسيد رويز ماسيو كممثل خاص جديد للأمين العام في كولومبيا. وتشيد بالممثل الخاص السابق أرنو على عمله. ونأمل أن يواصل الممثل الخاص رويز ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مساعدة الحكومة الكولومبية في معالجة قضايا إعادة إدماج

المقاتلين السابقين وتحقيق الأمن في مناطق النزاع سعيا إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف الكولومبية وتنفيذ عملية السلام بفاعلية.

والصين تنضم إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في دعم عمل الممثل الخاص رويز ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا للاضطلاع بولايتيهما – دفع عجلة عملية السلام الكولومبية والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الشاملين في كولومبيا في وقت مبكر.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أهنئ الممثل الخاص كارلوس رويز ماسيو على دوره الجديد، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. كما أشكر سلفه، السيد جان أرنو، على إسهامه الكبير في عملية السلام. وأخيرا، أرحب بحضور وزير خارجية كولومبيا، معربا عن تعاطف الحكومة البلجيكية وتعازيها بعد الهجوم الذي وقع في الأسبوع الماضي على أكاديمية للشرطة في بوغوتا. ونحن ندين ذلك الهجوم بأقوى العبارات.

إن عام ٢٠١٩ سيكون عاما حاسما لبناء السلام في كولومبيا. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط – أولا، التزام الحكومة الكولومبية بعملية السلام؛ ثانيا، العنف غير المقبول تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة المحليين؛ ثالثا، مسألة إعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي والقانوني للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

بداية، ترحب بلجيكا بالتزام الحكومة الجديدة بعملية السلام كما يتبين من خطة ”السلام مع الشرعية“، التي تقر بأن الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية هما السببان الرئيسيان للنزاع. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، وبعد الاعتداء الجبان الذي وقع في الأسبوع الماضي، فإن تنفيذ جميع الأطراف للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم بات أمرا ضروريا في إطار جهد عاجل وشامل ومتضافر من أجل المضي بعملية السلام قدما في جميع أنحاء البلاد. وفي هذا الصدد، تدعو بلجيكا إلى تنفيذ سياسات العمل الإيجابي الواردة في الاتفاقات المتعلقة بدور المرأة.

والنقطة الثانية تتعلق بحقوق الإنسان. وبلجيكا تشعر بقلق بالغ إزاء العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين، الذي كثيرا ما يرتكب مع إفلات تام من العقاب. وفي عام ٢٠١٨، سُجل اغتيال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان أو واحد من قادتهم كل ٤٨ ساعة، في المتوسط. وفي غضون كانون الثاني/يناير، الذي لم ينته بعد، قُتل سبعة أشخاص بالفعل، كما أشار الممثل الخاص. وفي هذا الصدد، يعتبر تنفيذ خطة العمل لحمايتهم، بالتشاور مع المجتمع المدني، أمرا أساسيا. ونرحب بانعقاد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية مؤخرا. إن العنف الذي يمارس ضد المقاتلين السابقين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي هو أيضا مصدر للقلق.

ونحن نشجع بقوة السلطات الكولومبية على تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء أراضيها، لا من أجل كفالة الأمن فحسب، ولكن للنهوض بالبرامج الاجتماعية التي تركز على الرعاية الصحية والتعليم لتلبية توقعات المجتمعات الريفية والأقليات العرقية المهمشة تاريخيا، وفقا لتوصيات المقرر الخاص ميشيل فورست.

أخيرا، وفيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي – الاقتصادي والقانوني للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، ترى بلجيكا أن إعادة الإدماج عنصر أساسي في نجاح تنفيذ اتفاق السلام، وتشدد على ضرورة إحراز تقدم على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. وحتى ونحن نعمل على كفالة العدالة الانتقالية، يجب أن نبين للمحاربين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم، أن من مصلحتهم أن يكونوا على الجانب الصحيح من التاريخ. والوصول إلى المصادر القانونية للدخول والأراضي

هو في صميم إعادة الإدماج الفعالة. وفي هذا السياق، يسر بلجيكا أن تلاحظ استمرار سياسات استبدال المحاصيل غير القانونية ونجاحها في ذلك.

وبلجيكا تشدد على الدور المحوري للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، التي يجب أن تتوفر لها الوسائل الضرورية لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها بشكل مستقل. ولا بد من إحراز مزيد من التقدم في ضمان الحماية القانونية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية.

(تكلم بالإسبانية)

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوجه بعض الملاحظات لممثل كولومبيا. لقد أصبح بلده مصدر إلهام في جميع أنحاء العالم. والمناطق المتضررة من النزاعات ترى بلده نموذجا لتجاوز الماضي واختيار بناء مستقبل سلمي. والعام القادم سيتطلب جهودا متضافرة من جانب الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني لجني فوائد اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. والهجوم الإرهابي الفظيع الذي وقع في الأسبوع الماضي يذكرنا بالحاجة الملحة إلى العمل.

وبلجيكا تدرك أن الحالة في فنزويلا لها تأثير سلبي للغاية على البلدان المجاورة. ولذلك، نشيد بكولومبيا لتضامنها مع الفنزويليين الذين يلتمسون اللجوء.

ولا يمكننا أن نهدر هذه الفرصة التاريخية. وبلجيكا والأعضاء الآخرون في المجلس ملتزمون تماما ومستعدون للتعاون.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة الهامة، ما يعطي صديقنا السيد خوسيه سينغر ويسينغر قليلا من الراحة. وأعتقد أنه يستحقها. ونتشرف أيضا بحضور وزير خارجية كولومبيا، معالي السيد كارلوس تروخيو غارسيا ووفده، فضلا عن حضور وزيرة خارجية إندونيسيا السيدة ريتنو مارسودي.

ونرحب بالإحاطة الوافية التي قدما السيد كارلوس رويز ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونشيد أيضا بالدور الذي تضطلع به كوبا والنرويج، بصفتهما الضامنين والميسرين لعملية السلام الكولومبية.

بداية، تعرب جنوب أفريقيا عن خالص تعازيها لحكومة كولومبيا وشعبها في أعقاب الهجوم الذي أودى بحياة أكثر من ٢٠ في بوغوتا في الأسبوع الماضي وإصابة كثيرين آخرين. وندين، بأقوى العبارات الممكنة، هذا العنف الطائش، الذي يجب ألا يسمح له بتقويض الإنجازات الهامة التي تحققت بشق الأنفس بفضل عملية السلام في كولومبيا.

وعلى الرغم من ذلك الحادث المؤسف والمأساوي، ترحب جنوب أفريقيا بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/1159) الذي يقدم صورة إيجابية عموما عن التقدم المحرز في تحقيق السلام الدائم في البلد. ولكن يشير التقرير أيضا إلى قتل القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو شاغل رئيسي ويشكل تحديا مستمرا.

وفي مواجهة تلك التحديات تود جنوب أفريقيا أن تشدد، استنادا إلى خبرتنا، على أهمية العمل على بسط وجود الدولة في جميع أنحاء أراضيها، وذلك أمر ضروري بصفة خاصة في المناطق التي تضررت من النزاع وأخلاها المقاتلون السابقون. وسيساعد ذلك أيضا في حل مسألة الأراضي الحساسة واستئناف توفير الخدمات الأساسية التي تشتد الحاجة إليها للجميع، بمن فيهم المقاتلون الذين سلموا أنفسهم وأسرهم.

وتحتفل كولومبيا بالذكرى السنوية الثالثة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم المبرم عام ٢٠١٦. ومن المهم أن نسلّم ونشيد بحكومة كولومبيا، بقيادة الرئيس دوكي ماركيس، على الجهود الكبيرة التي تبذلها في الدعوة إلى الحوار وتنفيذ اتفاق السلام. ونحيط علما، في جملة أمور،

بإطلاق الحكومة خطتها ”السلام في إطار الشرعية“ في عام ٢٠١٩ التي تهدف إلى إيجاد حلول ملموسة للعقبات المحتملة على عملية السلام.

وتعرب جنوب أفريقيا أيضا عن دعمها الكامل للجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار في كولومبيا، المعروفة باسم لجنة تقصي الحقائق. وقد كانت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، لا غنى على الرغم من عيوبها وآلامها، في تمكين شعبنا من مواجهة تاريخنا المؤلم ولأم الجراح العميقة التي دقت إسفينا بيننا لوقت طويل. بالتالي، ومن أجل تعزيز التعافي، فإن من الأهمية بمكان تقديم الدعم الكامل لعملية كولومبيا المتعلقة بالإجراءات القضائية المنصوص عليها في ولايتها القضائية بشأن تحقيق السلام، فضلا عن التعاون التام معها من جميع الأطراف المعنية. وينبغي أيضا احترام استقلالها والقرارات التي تتوصل إليها.

علاوة على ذلك، وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير، فإن من الأهمية بمكان أن تشمل عملية إعادة الإدماج في كولومبيا جهود ترمي إلى تمكين المجتمعات المحلية، بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والجامعات والجهات المعنية الأخرى مثل منظمات المجتمع المدني والنساء من ضحايا العنف والشعوب الأصلية أو المجموعات العرقية. وفي هذا الصدد، فإن من المهم التسليم بأهمية الجهود الرائدة والإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لعملها على وجه الخصوص في إشراك الشباب في عملية السلام. وبوصفهم قادة البلد في المستقبل، فإن الشباب ومستقبلهم يكتسيان أهمية حاسمة لنجاح عملية السلام في كولومبيا. وينبغي أن يكون العمل الرائد الذي أدته بعثة الأمم المتحدة للتحقق مثالا يحتذى لبعثات السلام الأخرى.

وتثني جنوب أفريقيا أيضا على الجهود التي تبذلها الهيئات الإقليمية من قبيل منظمة الدول الأمريكية، خاصة من خلال مهمتها المتمثلة في دعم عملية السلام في كولومبيا، بقيادة السيد روبرتو ميننديز. ونشجع على المزيد من التنسيق بين جهود الأمم المتحدة وتلك التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية.

وكما ذكر من قبل، فإن الانتقال الذي تشهده كولومبيا يشبه كثيرا التجارب التي مرت بها جنوب أفريقيا. وعقب انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، كان على الديمقراطية الناشئة أن تتصدى للتحديات المعقدة، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وتسريح المقاتلين وإعادة تأهيلهم، وكذلك العمليات المتعلقة بالحقيقة والمصالحة، فضلا عن تحقيق العدالة.

ولا شك أن السلام باهظ التكلفة، وهو عملية معقدة أيضا. ومع ذلك، فإن صنع السلام أمر صعب بيد أنه ضروري. ولا بد من التحلي بالصبر. ولا بد من احترام الجميع ومعاملتهم على قدم المساواة. ويجب تأكيد الإيمان بالمستقبل المشترك للجميع والجهر به. ويجب تطبيق العدالة بشكل منصف للجميع. والسبيل إلى ذلك هو الحوار ما بين الكولومبيين. ويجب على البلدان المجاورة إتاحة الفرصة للشعب الكولومبي لمعالجة ماضيه والتعافي حتى يعالج مشكلة انعدام الثقة ويستعيد تلاحمه للمضي قدما معا. وتتطلب الديمقراطية الصلح والتسوية. وتتطلب الديمقراطية التسامح، والعمل مع المقاتلين السابقين، وليس شيطنتهم.

ولا تزال جنوب أفريقيا على استعداد دائما لتبادل الخبرات والدروس المستفادة المتواضعة التي تعلمتها من خلال عمليات شاقة على أمل أن تحقق كولومبيا وشعبها السلام والرخاء الدائمين.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يسر وفد بلدي أن يراكم، معالي الوزير ميغيل فارغاس مالدونادو، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن كولومبيا. ويعرب وفد بلدي عن تهانيه القلبية للسيد كارلوس رويز ماسيو على تعيينه مؤخرا في منصب المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونشكره أيضا على إحاطته

الزاخرة بالمعلومات التي قدمها للتو على الرغم من قصر المدة التي تولى فيها قيادة بعثة التحقق. ونود أن نعرب له عن أملنا في أن يسترشد بحنكته ومستوى تدريبه الرفيع في الاضطلاع بهذه المسؤولية الصعبة والحساسة للغاية بأقصى ما لديه من قدرات. ونتمنى له كل النجاح. ونود أيضا أن نشيد بسلفه، السيد آرنو، على عمله الممتاز.

ونرحّب بحضور معالي السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، ونشكره على الانضمام إلينا اليوم. ونتمنى له إقامة طيبة في نيويورك. كما نؤكد مجدداً تقديرنا لحضور معالي السيدة ريتنو مرصودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، التي كانت معنا منذ أمس، في المناقشة بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.8449) ومناقشة اليوم بشأن كولومبيا.

تدين جمهورية غينيا الاستوائية بشدة العمل الإرهابي الغادر الذي ارتكبه جيش التحرير الوطني ضد أكاديمية الشرطة في بوغوتا في ١٧ كانون الثاني/يناير، والذي أسفر عن خسائر في الأرواح والعديد من الجرحى. ونعرب عن إدانتنا الكاملة لهذه الأعمال الإرهابية. ونضم صوتنا إلى حكومة كولومبيا وأسر الضحايا في الإعراب عن بالغ الأمل في أن يتم تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

إن وفد بلدي يعرب عن ارتياحه وإعجابه بروح الإرادة والإخلاص والتفاني التي يبديها فخامة السيد إيفان دوكي ماركيزث رئيس جمهورية كولومبيا، الذي بدأ بالفعل في الفترة القصيرة من رئاسته بالنهوض بالمبادرات الهامة الرامية إلى الدفع قدماً بعملية السلام في كولومبيا. إن زيارته في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لإحدى أهم المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، في بوندوريس، والتي كان الغرض منها تأكيد عزم حكومته على دعم اتفاق السلام ومن يلتزمون بالعودة إلى الحياة المدنية، تبين بهذا العمل الذي ينم عن الإرادة السياسية في أعلى مستوياتها، مشاركته المباشرة في هذه المهمة الحكومية.

ونرحب بخطة الحكومة ”السلام في ظل المشروعية“ المعروضة في منتصف كانون الأول/ديسمبر، التي تهدف إلى تغطية المزيد من المناطق المتأثرة بالنزاع واستعادة الاستقرار فيها وتُركّز على القضاء على العنف الذي استمرّ على مدى عقود من الزمن. ونعتقد أنه مشروع موثوق للغاية، بالنظر إلى الضرر الذي سببه الإجرام – في شكل القتل والاتجار بالمخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان – في كولومبيا. ومن الأهمية بمكان دعمُ هذه الخطة على النحو الواجب، بالنظر إلى طبيعتها الشاملة، التي تشمل العديد من المبادرات داخل نطاق اتفاق السلام، وأن تترجم هذه الإرادة للسلام إلى إنجازات ملموسة في الميدان.

ونرحّب، في نهاية عام ٢٠١٨، ببدء أعمال لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، التي تهدف إلى تعزيز فهم الأحداث التي وقعت خلال النزاع المسلح، والاعتراف بالمسؤوليات والمصالحة. ونعتقد أن اللجنة ينبغي أن تكون قادرة، بدعم من الحكومة والمؤسسات الأخرى، على العمل وفقاً للصلاحيات المخولة لها بموجب القانون.

ونأسف للحادث الذي وقع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر حيث دخل محققون من مكتب المدعي العام عُنوةً إلى مبنى الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وندرك أن جميع الكيانات التي أُنشئت لتسهيل عملية السلام تتمتع بالصلاحيات المخولة لها بموجب القانون وأن توظيف موظفي التنفيذ يتبع أيضاً الإجراءات القانونية، وهو السبب في وجوب أن تتمتع مكاتبهم بالاستقلال الكامل إذا أردنا ضمان ممارستهم لمهامهم.

ولا يمكننا اختتام بياننا دون الإعراب عن قلقنا إزاء تزايد الخلاف بين الحكومة الجديدة وجيش التحرير الوطني. وقولاً للحقيقة، لا بدّ من أن يمتنع جيش التحرير الوطني عن مهاجمة السكان المدنيين والنظر في إمكانية تسليم الرهائن، الأمر الذي من شأنه أن يُسهم إسهاماً كبيراً في المفاوضات المقبلة، وسيكون له أيضاً أثر كبير على السكان.

وفي الختام، يودّ وفد بلدي أن يعرب، من ناحية أخرى، عن تقديره وامتنانه لاستمرار الدعم الكبير المقدّم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ووكالات الأمم المتحدة في البلد لتشجيع عملية السلام الكولومبية. ومن ناحية أخرى نحثّ الحكومة، وغيرها من المؤسسات السياسية للدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والسكان عموماً، على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من عمل الأمم المتحدة من أجل إعادة إعمار كولومبيا. وأخيراً، نُعرب عن أملنا في أن تُعقد الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر المقبل في مناخ يتسم بالهدوء والسلام ويخلو من جميع أنواع العنف.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحّب وفد بلدي بهذه الإحاطة الإعلامية اليوم بشأن استعراض عملية السلام في كولومبيا. كما نود أن نرحّب في هذه الجلسة بحضور معالي السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا، وزير خارجية جمهورية كولومبيا. إن حضوره هو خير دليل على التزام الحكومة الكولومبية بالعمل من أجل إنجاح عملية السلام الجارية. كما يهنئ وفد بلدي السيد كارلوس رويث ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، ويتمنى له كل التوفيق في منصبه الجديد.

ويشير وفد بلدي، في ضوء التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/1159)، إلى أن تقدماً كبيراً قد أحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، والموقع بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ويبدي التقرير ملاحظات بشأن النتائج الملموسة لعملية السلام، والتحديات الماثلة أمامها، والدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وفيما يتعلق بالنتائج الملموسة لعملية السلام، يرحّب وفد بلدي بالجمع بين الإرادة السياسية التي أبدتها السلطات الكولومبية والتزام الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في العملية، الأمر الذي مكّن التقدم الذي يعترف به المجتمع الدولي بالإجماع. هذا المزيج من الإجراءات التي تتخذها جميع الجهات الفاعلة في عملية السلام قد جعل من الممكن الانتقال من منطق النزاع إلى السلام. وبناء على ذلك، وبعد عدة عقود من النزاع، أجرت كولومبيا أول انتخابات سلمية وشاملة، والتي شهدت مشاركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، التي تحوّلت الآن إلى حزب سياسي، هو حزب القوة الثورية البديلة المشتركة. وعلى نفس المنوال، وُضع الإطار القانوني من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق السلام ومؤسسات العدالة الانتقالية موضع التنفيذ.

إن وفد بلدي يرحب بتصميم السلطات الجديدة على مواصلة عملية السلام من خلال اتخاذ إجراءات محددة، بما في ذلك تنفيذ خطة ”السلام في ظل المشروعية“، الرامية إلى القضاء على العنف في المناطق المتضررة من النزاع، والنهوض بالتنمية الريفية، وإطلاق سياسة جديدة لمكافحة المخدرات. ونرحّب أيضاً بإعداد وعرض مشاريع قوانين بشأن السلام، وعقد الجلسات المنتظمة للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وبدء عمل لجنة الحقيقة، واستئناف عمل المجلس الوطني لإعادة الإدماج لتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالتقدم المحرز في إعادة الإدماج السياسي. وفي الواقع، يحتلّ حزب القوة الثورية البديلة المشتركة بشكل فعّال المقاعد الخمسة الممنوحة له في الكونغرس الكولومبي، والترتيبات جارية لتمكينه من المشاركة في الانتخابات الإقليمية والمحلية لعام ٢٠١٩.

وترحّب كوت ديفوار بكل تلك التطورات المشجعة وتحث السلطات الكولومبية على مواصلة جهودها الرامية إلى معالجة جميع التحديات المتعلقة ببناء السلام. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تآزر في الإجراءات بين الحكومة ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بدعم من المجتمع الدولي.

وترى كوت ديفوار أن التطلّع إلى تحقيق السلام يستحق التعزيز والحماية من أي عمل يمكن أن يؤثر على الإنجازات القيمة لعملية السلام. ولذلك ندين بشدة الهجوم الشنيع على أكاديمية الشرطة في بوغوتا في ١٧ كانون الثاني/يناير، ما أسفر عن مقتل حوالي ٢٠ وجرح العديد من الأشخاص. ونقدم تعازينا للأسر المكلومة وتمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى. وتدعو بلدي جيش التحرير الوطني إلى نبذ جميع الأعمال المسلحة والانضمام بعزم إلى عملية السلام والمصالحة.

وفيما يتعلق بالتحديات المقبلة، تعتقد كوت ديفوار أن تنفيذ اتفاق السلام يتطلب اتباع نهج منهجي وبذل جهود متواصلة من جانب جميع الجهات المعنية والمجتمع الدولي من أجل تعزيز الأمن، وإعادة الإدماج الاقتصادي، وتحقيق العدالة.

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، يدين وفد بلدي الهجمات المستمرة على القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وبالمثل،لا يزال يساوره القلق إزاء ازدياد أنشطة الجماعات غير القانونية والتنظيمات الإجرامية، وتنامي الاقتصاد غير المشروع، وعودة حمل بعض أفراد القوة الثورية البديلة المشتركة للأسلحة مرة أخرى، الذين شعروا بالإحباط بسبب البطء في عملية السلام.

وفي هذا السياق، فإن التحدي المتمثل في إعادة الإدماج الاقتصادي، الذي هو في صميم عملية السلام، يستحق اهتماما خاصا. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالزيادة في عدد المشاريع المدرة للدخل التي تمت الموافقة عليها إلى ما مجموعه ٢٠ مشروعا حتى الآن. ومع ذلك، فإنه يعتقد أن الصعوبات التي تواجه حصول المقاتلين السابقين على تلك الفرص لإعادة الاندماج الاقتصادي لا تزال تشكل عقبة أمام عملية السلام.

ولذلك، يحث وفد بلدي الحكومة على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بزيادة التدابير الرامية إلى تعزيز القدرات التقنية للتعاونيات، والوصول إلى الأراضي والأسواق، ومكافحة الفساد، ومراعاة البعد الجنساني من أجل تعزيز تمكين المرأة. كما يود وفد بلدي أن يشجع السلطات الكولومبية على مضاعفة جهودها لكفالة استمرارية الخدمات الأساسية، وخاصة الصحة والتعليم والمياه والكهرباء في المناطق الريفية النائية.

وفي مجال العدالة، يشجع وفد بلدي الحكومة على مواصلة جهودها لتيسير الأداء السلس لمحكمة السلام الخاصة وتوفير الاستجابات المناسبة للمسائل المعلقة بشأن الضمانات القانونية.

ولمواجهة كل تلك التحديات، تحث كوت ديفوار السلطات السياسية، والمؤسسات الكولومبية، وسائر الجهات المعنية الأخرى على المثابرة في جهودها الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز المصالحة بين جميع الكولومبيين من أجل كفالة نجاح عملية السلام.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، يود بلدي أن ينوه بالدور الرئيسي الذي تضطلع به البعثة في كولومبيا، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ومختلف الشركاء. ويرحب وفد بلدي على وجه الخصوص بالتزامها ببناء السلام والمسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية، وحماية الطفل، والاندماج العرقي والثقافي.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار للسلطات الكولومبية على كامل دعمها في عزمها على العمل من أجل نجاح عملية السلام والمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، نشير إلى ضرورة أن يواصل المجلس دعم جهود السلام والمصالحة التي تبذلها الحكومة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أراكم، سيدي الرئيس، في هذه القاعة اليوم. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، وزير خارجية جمهورية كولومبيا. كما يسرنا أن نرى بيننا سعادة السيدة ريتنو مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، التي حضرت معنا بالأمس أيضا. وأود أن أتوجه بالشكر للسيد كارلوس رويز ماسيو على إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس في

منصبه الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام في كولومبيا. ونؤكد له على دعمنا الكامل. والشكر موصول للسيد جان أرنو، الذي كان تفانيه أمرا حاسما لنجاح عملية السلام منذ اللحظة الأولى قبل أن نتمكن حتى من مجرد التفكير في وجود بعثة للأمم المتحدة في كولومبيا.

لا تزال عملية السلام تمثل نجاحا لا يمكن إنكاره للمجتمع الكولومبي، وتشكل مصدرا للإلهام في جميع أنحاء العالم، مما يبعث برسالة إيجابية تشتد الحاجة إليها. ويحدونا الأمل في أن تستمر عملية تنفيذها على الرغم من وجود بعض الصعوبات.

ومع ذلك، فإننا مضطرون إلى التأكيد على الحاجة الملحة للتصدي لعمليات قتل القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان المشاركة الفعالة مع المجتمع المدني، وخاصة من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، بحيث يتم توجيه الخطط حيثما تمس الحاجة إليها. كما سيكتسي ذلك أهمية بالغة لضمان إجراء انتخابات محلية سلمية، والمقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر.

ونشجع جميع الأطراف على دعم العمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به محكمة السلام الخاصة ودورها في تعزيز الوصول إلى العدالة وتحقيق المصالحة الوطنية في كولومبيا. كما نشدد على الحاجة إلى الحفاظ على استقلالية محكمة السلامةالخاصة وآليات العدالة الانتقالية الأخرى وعدم تبعيتها. ووفقا للتقارير، فإن التحديات أمامنا في هذا المجال لا تزال هائلة.

وثمة حاجة إلى الوضوح بشأن استدامة القيام بعملية لإعادة دمج القوة الثورية البلدية المشتركة في أسرع وقت ممكن. ويتعين إعادة الإدماج السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي الكامل للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن مسألة ملكية الأراضي يجب أن تعالج على نحو سليم، حيث إنها تمثل جوهر إعادة الإدماج الفعالة.

ولا تزال مسألة محاصيل الكوكا غير المشروعة أحدأكثر الأمور تهديدا لعملية السلام في بعض مناطق البلد. واستنادا إلى تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد شارك ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. ونظرا لاستمرار ارتفاع معدلات الإبادة الطوعية، سيكون من الأهمية بمكان كفالة احترام الالتزامات تجاه تلك الأسر.

كما أن العوامل الخارجية تؤثر على العملية. ويجب أن نظل يقظين وأن ندرك أن الآثار الجانبية للتدفق الهائل للناس من فنزويلا المجاورة قد تكون لها عواقب سلبية على الجهود التي تبذلها كولومبيا.

وللأسف، قبل بضعة أيام فقط، انتفضنا جميعا جراء المعلومات التي وردت عن الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع على أكاديمية الشرطة الوطنية في بوغوتا، والذي خلف العديد من القتلى وعشرات الجرحى. وتعرب بولندا عن عميق تعاطفها مع الضحايا وأسرهم وتتقدم بتعازيها لهم، وكذلك لكولومبيا حكومة وشعبا.

وتدين بولندا بقوة الإرهاب بجميع أشكاله، وتشدد على أن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي. ومن الأهمية بمكان تقديم الجناة إلى العدالة. وبالنظر إلى الأدلة التي قدمتها الحكومة الكولومبية، التي تحدد أن جيش التحرير الوطني هو المحرض على ذلك الهجوم الإرهابي، تحث بولندا جيش التحرير الوطني على نبذ الإرهاب والإفراج فورا ودون شروط عن جميع الرهائن. ونؤيد جميع التدابير التي أعلنها الرئيس دوكي في الرسالة التي وجهها إلى الأمة، واستعداده لمواصلة دعم الشعب الكولومبي في جهوده لتحقيق السلام.

وفي الختام، تؤيد بولندا تماما بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي لا تزال تؤدي دورا حيويا في تيسير تنفيذ اتفاق السلام. كما نثني على الدور الذي يضطلع به فريق الأمم

المتحدة القطري وكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة الموجودة على الأرض.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود مرة أخرى أن أهنئكم، سيدي الوزير، على تولي الجمهورية الدومينيكية رئاسة مجلس الأمن. ويسعدني أن أراكم مرة أخرى. وأشكر السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية وأهنئه على تعيينه. كما أود أن أرحب بمعالي السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا.

وأود أن أنقل تعازي إندونيسيا لكولومبيا حكومة وشعبا في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في بوغوتا في الأسبوع الماضي. وندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فهو يشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

إن التفجير الأخير يبين مدى تعقد التحديات التي تواجهها كولومبيا. وإندونيسيا واثقة من أن ذلك لن يردع التزام كولومبيا القوي باتخاذ خطوات إضافية صوب تحقيق السلام والاستقرار. وتتشرف إندونيسيا بأنها كانت جزءا من مسعى كولومبيا. ففي عام ٢٠١٥، بناء على طلب من حكومة كولومبيا، ترأست وفدا رفيع المستوى إلى بوغوتا لتبادل خبرات إندونيسيا في إنهاء نزاعها الذي استمر ٢٩ عاما مع حركة تحرير آتشيه.

ولذلك، سعدت إندونيسيا للغاية حينما وقعت الحكومة الكولومبية ووالقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في عام ٢٠١٦ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، والذي يوفر مبادئ توجيهية هامة ويحدد المسار نحو تحقيق السلام والمصالحة. وتنفيذ جميع الأطراف للاتفاق بشكل كامل سيتيح تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار. ونعلم من تجاربنا أن التئام الجراح والالتزام بالاتفاقات ليسا بالأمر الهين على الإطلاق وهما يتطلبان التزام وصبر وتفاهم جميع الأطراف والدعم من المجتمع الدولي.

وأود أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية فيما يتعلق بالإحاطة.

أولا، إن إعادة الإدماج بصورة فعالة أمر أساسي حيث يشكل هذا الأمر تحديا شديد التعقيد والحساسية ويتطلب اهتماما مستمرا. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن إعادة الإدماج السياسي أمر بالغ الأهمية، فإن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على نفس القدر من الأهمية. وتكتسي كفالة سبل العيش للسكان أهمية حاسمة: فكل شخص يجب أن يتمكن من التمتع بثمار السلام. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود القوية التي يبذلها الرئيس دوكي ماركيس لتسريع وتيرة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

وإندونيسيا على استعداد للإسهام، لا سيما بتقديم الدعم لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، بما في ذلك في تحويل حقول الكوكا إلى سلع أكثر إنتاجا مثل زيت النخيل أو المطاط أو الكاكاو. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، شرعت إندونيسيا وكولومبيا في تنفيذ برنامج بعنوان ”زيت النخيل من أجل السلام“. ونتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع كولومبيا في هذا العام وتوسيع نطاق البرنامج إلى مرحلة ثانية بعنوان ”محاصيل من أجل السلام“.

ثانيا، يجب التصدي للتحديات الأمنية. ونلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2018/1159) أن الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية لا تزال موجودة، الأمر الذي سمح باندلاع العنف في مناطق كانت تخضع في السابق لسيطرة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. ويساورنا القلق أيضا إزاء اغتيال تلك الجماعات المسلحة غير القانونية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية وللقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد تعلمنا من تجربتنا أن إنفاذ القوانين يجب أن يقترن باحترام حقوق الإنسان.

وإلا سيكون من الصعب تحقيق النظام والأمن وكذلك الثقة المتبادلة. ولذلك، فإننا نرحب باعتماد الحكومة الكولومبية لخطة العمل من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، والتي نثق في أنها ستُنفذ بطريقة فعالة ومتسقة. وفي ذلك السياق، فإن إندونيسيا على استعداد لتقديم الدعم إلى حكومة كولومبيا وشعبها الطيب.

ثالثا، يجب أن تحترم كافة الأطراف الالتزامات المتعهد بها. فنجاح عملية السلام في نهاية المطاف يتوقف على احترام جميع الأطراف المعنية لالتزاماتها.

لقد شرعت كولومبيا في رحلة تاريخية صوب تحقيق السلام. وينبغي لها مواصلة المسيرة. ويجب على كافة الأطراف مواصلة الاضطلاع بأدوارها. فرفاه شعب كولومبيا، الذي يتوق إلى السلام، على المحك. ووحدة مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية لكي يتمكن من العمل بشكل وثيق مع الحكومة الكولومبية ولن يكون إحلال سلام مستقر ودائم أمرا بعيد المنال.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

أولا، أود أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الممتازة. كما يسعدني أن أرحب بمعالي السيد كارلوس هولمز تروخيو، وزير خارجية كولومبيا، الذي يبرهن حضوره على مستوى الالتزام الرفيع للسلطات الكولومبية بكل تفاصيل هذه العملية. وأود أيضا أن أرحب بمعالي السيدة ريتنو مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، وأن أنوه بالعمل الذي قام به السيد جون أرنو، الممثل الخاص السابق للأمين العام لكولومبيا/رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد اهتمام الجمهورية الدومينيكية بعملية السلام في كولومبيا ودعمها لها، ونود أن نعرب عن إدانتنا للهجوم الإرهابي الخطير جدا الذي وقع في الأسبوع الماضي على أكاديمية الشرطة في بوغوتا، وكذلك عن تضامننا مع أسر الضحايا والشعب الكولومبي.

منذ إنشاء بعثة التحقق، ساهمنا بموارد بشرية من الجمهورية الدومينيكية في تشكيل فريق الخبراء المعني بعملها، واليوم نواصل التزامنا بنجاح المبادرات التي أطلقت في إطار اتفاق السلام التاريخي بين الحكومة الكولومبية والقوة الثورية البديلة المشتركة.

وبمناسبة الذكرى السنوية الثانية لتوقيع الاتفاق، ما من شك في أن عملية السلام قد أحرزت تقدما ملموسا. ونشيد بجهود حكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيس للتوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن المسار الواجب اتباعه، والذي يُنظر إليه بوضوح على أنه مرحلة جديدة. وقد أتاحت الذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق السلام في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر مجالا للتفكير مليا في إنجازاته، التي غيرت بالفعل المجتمع الكولومبي، وكذلك المشوار الذي لا يزال يتعين قطعه لتحقيق سلام مستدام لا رجعة فيه.

فقد تحقق الكثير خلال هذين العامين: الوقف النهائي لإطلاق النار بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وإلقاء الأسلحة والانخفاض الكبير في مستويات العنف وبدء دينامية سياسية جديدة على الصعيد الوطني. بيد أن الصراع الذي دام طويلا والمتجذر بعمق يتطلب أيضا اتخاذ تدابير شاملة ومستدامة من أجل تحقيق المصالحة الحقيقية بين جميع الأطراف. ولهذا السبب، نرحب بتنفيذ أعمال ”لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار“. ونحث حكومة الرئيس دوكي ماركيس على مواصلة ما تبذله من جهود دؤوبة لتوحيد المجتمع الكولومبي.

وسيكون إجراء الانتخابات الإقليمية والمحلية في هذا العام بمشاركة حزب القوة الثورية البديلة للمرة الأولى خطوة بالغة الأهمية على طريق توطيد العملية السياسية التي ترتكز على هذا الاتفاق الوطني واسع النطاق. ومن شأن بدء عملية سلمية

وشاملة للجميع، تُحترم فيها حقوق جميع السكان احتراما كاملا، التدليل على أهمية البعد السياسي لاتفاق السلام وتأثيره التحويلي.

وندرك أن توطيد السلام سيتوقف على التنمية الاقتصادية التحويلية للبلد بأسره. وننوه بالخطوات الإيجابية المتخذة للربط الفعال بين البرامج الإنمائية وبالتركيز الإقليمي، وكذلك بالبرامج الطوعية للمحاصيل البديلة، وبصفة أعم، ربط هذه البرامج بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية الريفية، وجميعها مبادرات هامة لعملية إعادة الإدماج وبالغة الأهمية بشكل خاص لتحقيق رفاه المواطنين في المناطق التي تضررت من عدم الاستقرار وأعمال العنف سابقا.

ولا يسعنا إلا أن نشير إلى أن هذه عملية مثالية تمثل نبراسا لنا في وقت يبدو فيه أن النزاعات الأخرى في العالم أصبحت أكثر استحكاما وأنه سيطول أمدها. إن الخبرات والدروس المستخلصة التي نناقشها هنا اليوم يمكن أن تُستخدم بطرق عدة كنماذج لجهود مجلس الأمن لتعزيز ودعم عمليات الانتقال من النزاع المسلح إلى عمليات سياسية.

وبعد مرور سنتين على توقيع اتفاق السلام، نثني على العرض الذي قدمه المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، السيد إميليو خوسيه أرشيلا بيناسولا، عن السياسة المعنونة ”السلام في إطار الشرعية“ بوصفها دلالة واضحة على توفر الإرادة لتعزيز إنجازات السلام في إطار رؤية متسقة للمستقبل.

ذلك المعلم إيذان بالانتقال إلى مرحلة جديدة من العملية في كولومبيا. ونرحب بهدف الخطة، التي تتضمن تحقيق الاستقرار في المناطق الأكثر تضررا من النزاع والقضاء على العنف في الأماكن التي ما فتئت تعاني منه لعقود. إنها سياسة شاملة في الأجل الطويل، وترتكز على مبادئ العدل والأمن الوطني، التي تتضمن تنسيق المبادرات الإنمائية، وإعادة الإدماج، والاستعاضة طوعيا عن الزراعة غير الشرعية والالتزام نحو الضحايا.

نرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع في كولومبيا للحد من جوانب الاجحاف الملموسة في ٢٤ منطقة من المناطق الإقليمية المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج وقد أشارت إليها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. من الحيوي أن يتمتع المقاتلون السابقون بالمساواة في الفرص في هذه العملية. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالزيارة التي قام بها الرئيس دوكي إلى تلك المناطق في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، مما يبين أن السلطات ملتزمة بهذه العملية.

كما أشار الرئيس دوكي خلال زيارته، يجب على المجتمع الدولي الإبقاء على دعمه لمشاريع إعادة الإدماج من أجل زيادة قدرتها على البقاء. ومن المقرر الاستمرار في الإبقاء على المناطق الإقليمية المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج ودفع الرواتب الشهرية التي تمنح للمقاتلين السابقين حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩. ونثق بأن أي قرار يتعلق باستمرار تلك التدابير بعد ذلك التاريخ سيتخذ بناء على تقييم لما له من آثار إيجابية حتى الآن، والتحديات التي لا تزال قائمة، واحترام آراء جميع الأطراف.

من الضروري استدامة المشاريع الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين وغيرها من المبادرات التي أُطلقت في إطار اتفاق السلام المستدام. إن نجاح العملية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة أي من المواطنين الكولومبيين الملتزمين بالسلام على تحسين ظروفهم المعيشية وفرصهم الاقتصادية. ونرحب أيضا بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز الأساس المؤسسي والقانوني لتلك العمليات. ونشجع أيضا اقامة قناة اتصال مفتوحة بين الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن المبادرات داخل الحكومة، بهدف تحقيق المزيد من النتائج الفعّالة، بدءا بتقسيم الاختصاصات والمسؤوليات.

من المهم للغاية النظر في الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية من اتفاق السلام، ولا سيما قضية إعادة الإدماج

والضمانات الأمنية. ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها عنصر التحقق الدولي المعني بالمسائل الجنسانية المنصوص عليها في اتفاق السلام، ونرحب بالتزام نائب رئيس كولومبيا، الذي تعهد بدراسة هذا التقرير.

نرحب بالاستراتيجية التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، مع التركيز على دور الشباب في الإدماج والضمانات الأمنية. إنه اعتراف رسمي بدور الشباب في تعزيز السلام. نرحب بتوقيع الرئيس دوكي على خطة العمل المتعلقة بالحماية الاجتماعية وقادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وذلك بموجب مرسوم صدر في تشرين الثاني/نوفمبر. إن وضع وإصدار الخطة يجسد الاهتمام الذي توليه السلطات لشواغل بعثة التحقق إزاء مقتل عدد كبير من القادة منذ التوقيع على اتفاق السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وإزاء استمرار العنف حتى الآن.

ينبغي أن يكون بين الفوائد التي تنطوي عليها عملية السلام إعادة إرساء سيادة القانون والأمن لجميع المواطنين في جميع أنحاء كولومبيا. وتحقيق هذا الهدف والحد النهائي من انعدام الأمن سيتوقفان على التنفيذ الفعال للخطة. بموجب الأحكام المتضمنة في الاتفاق، ينبغي تمديد الضمانات الأمنية لتشمل الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية. ونوه بالعمل الذي تقوم به الحكومة الكولومبية في هذا الصدد في إعداد خطة أمنية للمقاتلين السابقين في ضوء انتخابات الدولة والانتخابات المحلية المقبلة بوصفها خطوة إلى الأمام.

فيما يتعلق بالحوار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، ندرك العقبات الحالية. ومهما يكن من أمر، فإننا نحث الطرفين على النظر في إمكانية استئناف مفاوضات السلام مع توخي المرونة اللازمة لتحقيق الهدف المنشود. إن الإنجازات لاتي تحققت على الصعيد العملي والتي أدت إلى التوقيع على اتفاق السلام بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والحكومة الكولومبية تؤكد إمكانية تسوية النزاعات عن طريق المفاوضات وعلى أساس من الثقة بين الجهات الفاعلة.

في الختام، أود أن أشدد على نقطتين.

أولا، نؤكد من جديد دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ونعرب عن تقديرنا لها.

ثانيا، نشدد على أهمية الحفاظ على التزام جميع الأطراف المعنية بالنجاح في تنفيذ عملية معقدة وحساسة لا تزال تدور حولها الآراء المتناقضة في بعض المراحل.

ثالثا، يظل من الجوهري دعم بعثة الأمم المتحدة للتحقق لبعض الوقت، بالنظر إلى أنها أكبر ضمان لكي يعمل المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لاتفاق يتطلب استثمار الكثير من الجهد والتضحية.

أخيرا، بوسع كولومبيا أن تعوّل على تضامن الجمهورية الدومينيكية في جميع مراحل العملية التي ترمي إلى إحلال السلام الدائم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لوزير خارجية كولومبيا.

السيد السيد تروخيو غارسيا (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ ملاحظاتي بتقديم الشكر للجميع على الإعراب بالإجماع عن مشاعر العزاء والمواساة أثر الهجوم الإرهابي الكريه في بوغوتا، والذي أسفر عن وفاة أكثر من ٢٠ شخصا وإصابة ٧٠ شخصا تقريبا بجراح.

أشكر وزير الخارجية السيد ميغيل فارغاس مالدونادو على ترؤسه هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات. وأهنئ الجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، وألمانيا، وإندونيسيا، التي نرى وزير خارجيتها معنا هنا، وجنوب أفريقيا على انتخابها للعمل في في مجلس الأمن بوصفها بلدان أعضاء غير دائمة.

أود أيضا أن أعرب عن تقدير حكومتي للسيد جان أرنو على عمله على هرم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وأرحب مرة أخرى بالسيد كارلوس رويز ماسيو، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، الذي أتيحت لي الفرصة للاجتماع معه في بوغوتا، إلى جانب الرئيس إيفان دوكي والسيد إيميليو ارشيا بينيالوزا، المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، وهو معي اليوم.

نرحب باعتراف التقرير (S/2018/1159) بأن الأيام المائة الأولى من إدارة الرئيس دوكي تميزت بالتزام صريح بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم في إطار خطة حكومته.

فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمت إلى الكونغرس في كولومبيا، يجب أن نشير تحديدا، على النحو المبين في سياسة خطة ”السلام في إطار الشرعية“ التي وضعت في كانون الأول/ديسمبر، إلى أن جميع التعديلات التي أدخلت على الإطار التنظيمي الذي اعتُمد بموجب الاتفاق – وهي، أنه لن يعترف من الآن فصاعدا لا بالاتجار غير المشروع بالمخدرات ولا الاختطاف على أنهما جريمتين مرتبطتين بالجرائم السياسية، وأنه سيتم استعراض كيفية التعامل مع الجرائم الجنسية المرتكبة ضد القصر – اقتُرحت علنا بوصفها إجراءات تشريعية كي يكون لها أثر في المستقبل.

وسيرا على الطريق المؤدي إلى التنفيذ، أعادت حكومة الرئيس دوكي التأكيد على التزامها بالتغلب على العقبات ومعالجة المشاكل التي تواجهها. ونحن نفعل ذلك من منظور طويل الأمد للقضاء على الظروف التي حمت العديد من أشكال العنف طوال تاريخنا، استنادا إلى التنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية، وإعطاء الأولوية لحقوق الضحايا والتوقعات المشروعة للذين ما زالوا ضمن الإطار القانوني، وفي الوقت نفسه الوفاء بحسن نية بما تم التعهد به من التزامات. وأود أن أسلط الضوء على بعض الأمثلة الملموسة على هذا الالتزام.

وبالمشاركة النشطة من جانب أعضاء مجلس الشيوخ والنواب المنتمين إلى الحزب السياسي الذي انبثق عن نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعة المسلحة غير الشرعية السابقة، يناقش مجلس الشيوخ في كولومبيا مختلف المبادرات المتعلقة بجدول أعمال الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، بما في ذلك الإصلاحات التي ذكرت من قبل. لقد اقترحنا هذه المبادرات بحيث تكون نافذة في المستقبل بغية توسيع نطاق التوافق في الآراء على الصعيد الوطني اللازم لكفالة استدامة تنفيذ الاتفاق النهائي من الناحيتين السياسية والاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، حصلت الحكومة على قرض لتمويل المرحلة الأولى من المشروع المتعدد الأغراض لسجل الأراضي الممسوحة. وستركز المرحلة الأولى على نحو ٧٠ من بلديات البلد التي يندرج ٥٠ في المائة منها تحت فئة البلديات التي تم تسجيلها كأولويات في البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. وفي إطار سياسة خطة ”السلام في إطار الشرعية“، سنواصل الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة، مثل البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، التي يشمل تنفيذها ٠٠٠ ١١ قرية في ١٧٠ بلدية وسيستفيد منها حوالي ٧ ملايين شخص.

وفي ذلك أيضا، يمكننا أن نرى إحراز تقدم ملموس في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية كولومبيا – الجيش الشعبي.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ما برحت حكومة الرئيس دوكي ماركيث تعمل بشكل وثيق مع ممثلي القوة الثورية البديلة المشتركة لتركيز جهود الهيئة المكلفة بمتابعة عملية إعادة الإدماج على دورها كهيئة تنفيذية واستراتيجية رفيعة المستوى بغية اعتماد خريطة طريق بما يتماشى مع مسؤولياتها. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، تمت الموافقة على ٢٠ مشروعا جماعيا و ٢٩ مشروعا فرديا مدرا للدخل، بقيمة ٣,٧ ملايين دولار، سيستفيد منها ٣٤٠ ١ مقاتلا سابقا، بمن فيهم ٣٦٦ إمرأة.

وتماشيا مع هذا الزخم الجديد، أنشأت المقاطعات مجالس لإعادة الإدماج على صعيد المقاطعات وكانت لها آثار إيجابية للغاية. وتعتقد الحكومة أن إحدى مهامها هي تهيئة الظروف الملائمة وتوفير القيادة، حتى يتسنى للمجتمع الدولي والقطاع الخاص أن يشاركا مشاركة نشطة في إعادة الإدماج. وعندما يتحقق ذلك، لا يمكن للمرء، بالطبع، أن يصدق أن المشاريع المنفذة بضفل ذلك الدعم تمثل تقصيرا من جانب الدولة، بل إنجازا للحكومة. وعلى الرغم من أننا نتفق على أن الإفراج عن الأراضيربما لم يتم بأسرع ما يمكن من قبل الإدارة السابقة، من المهم والجدير بالذكر أن عددا من المشاريع الإنتاجية تم تحقيقها بصورة مستدامة مع الحصول على الأراضي في شكل إيجارات بفضل الدعم التقني والتجاري والمالي من العديد من الكيانات التي طلبت تعزيز تطوير تلك المشاريع، مثل (iNNpulsa)، وهي الهيئة الحكومية التي توفر الخبرة في المشاريع الاقتصادية الواقعة تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والسياحة.

وعلى نفس المنوال – وبلا شك بسبب المواعيد التي جمعت فيها المعلومات، لم يكن من الممكن الإشارة إلى هذا في التقرير – أجرت الحكومة، عن طريق جهد كبير، برئاسة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، دراسة رصينة للاحتياجات وكفلت التغطية الصحية في المناطق الانتقالية للتدريب وإعادة الإدماج في ظروف أفضل من تلك التي تم الاضطلاع بها حتى آب/أغسطس ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الحكومة، عن طريق إقامة مشروع كان جاريا منذ بعض الوقت، وبعلم بعثة التحقق، من توسيع نطاق توزيع الأغذية حتى آب/أغسطس ٢٠١٩.

وختاما، يكتسي التفعيل الكامل للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار أهمية بالغة مع بدء عمل لجنة تقصي الحقائق في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير أبلغت محكمة السلام الخاصة، احتفالا بالسنة الأولى من عملها، عن رصيد إيجابي: وقع ١١ ٦٧٥ شخصا اتفاقات يخضعون أنفسهم بمقتضاها لسلطة المحكمة الخاصة، وكان من بينهم ٩ ٦٨٧ فردا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي و ١ ٩٣٨ فردا من أفراد قوات الأمن العام. وتتشاطر الحكومة جميع الكولومبيين التوقعات فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية – وتأمل أن يتم تعزيز مصداقيتها، وبذلك، سيتم تعزيز أدائها، وفقا لولاية كل مكون من مكوناتها وللالتزامات التي تعهدت بها كولومبيا بموجب القانون الدولي.

وتولي حكومة الرئيس دوكي ماركيث أهمية قصوى لضمان سلامة المقاتلين السابقين، وقادتهم وقادة البرامج الطوعية لاستبدال المحاصيل. وفي ذلك الصدد، نتفق مع القيمة التي يوليها التقرير للجهود التي تبذلها الحكومة، والنتائج المعقولة والتوقع بأننا بدأنا بالفعل العمل بشأن خطة لحماية الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر.

إن حكومة كولومبيا تدين دون تردد الأعمال غير المقبولة التي تؤثر على القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، التي ترتبط بعوامل من قبيل تكثيف المنافسة من أجل الهيمنة والسيطرة على مختلف الاقتصادات الإجرامية، وتحقيق الاستقرار في المناطق حيث كانت تسيطر سابقا العصابات التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والزيادة غير المسبوقة في المحاصيل غير المشروعة والنشاط الجاري لمختلف أنواع الجماعات المسلحة غير المشروعة. وما فتئ مكتب المدعي العام يعمل على تعزيز عمليات التحقيق، وقد سلط الضوء حتى الآن على ٥٣,٣٦ في المائة من القضايا. وباعتمادنا خطة العمل من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عززنا أيضا قدرة الدولة على تنفيذ تدابير فعالة من أجل المنع والحماية والمعاقبة على هذه الجرائم.

وفيما يتعلق بالضمانات القانونية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، أود أيضا

أن أذكر أنه خلال هذه الفترة، ما برحت مفوضية السلام تسوي الحوادث المتعلقة بالانتقال إلى الشرعية.

كما يسلط التقرير الضوء على الحالة البالغة الصعوبة التي ورثناها فيما يتعلق بالزيادة في المحاصيل غير المشروعة في كولومبيا. وفي هذا السياق، نتفق مع تقييم التقرير بأن الحد من العنف وانعدام الأمن يرتبط ارتباطا لا ينفصم بنجاح جهود مكافحة الأنشطة الاقتصادية غير القانونية، وبخاصة الاتجار بالمخدرات، التي تكتسي أهمية بالغة.

لن ندخر جهدا في مواصلة التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بحزم وبطريقة شاملة ومتوازنة بجميع أبعادها وعبر جميع حلقاتها المتسلسلة. وبناء على ذلك، فإننا قد كثفنا جهودنا واعتمدنا سياسة جديدة من أجل المعالجة الفعالة لجميع القضايا ذات الصلة. وإلى جانب ذلك، فإننا نشير إلى أهمية مبدأ المسؤولية المشتركة كأساس للعمل الجماعي الدولي اللازم لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وقد اتضح ذلك من خلال القضاء على ٢٦٢ ٣٠ هكتارا من المحاصيل غير المشروعة بين ٧ آب/أغسطس و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي هذا السياق نأمل، أن يكون للتعديلات التي أدخلت على سياسة تحقيق السلام مع الشرعية، والبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، مع مختلف المبادرات التي سيتم تنفيذها، تأثير مستدام مع مرور الوقت.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن التحدي الرئيسي اليوم هو تحقيق التنفيذ الفعال للخطط والبرامج المصممة لجعل أضعف فئات المجتمعات المحلية، والضحايا وأفراد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي السابقين، ينعمون بالمزيد من الأمن، وتحسين إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات العامة، وإتاحة بدائل قابلة للتطبيق للاقتصاديات الجنائية. ووفقا لمدى الأهمية التي توليها الحكومة لهذه المسألة، تلقى نائب رئيس الجمهورية والمستشار الأعلى لشؤون ما بعد الصراع أول تقرير من عنصر التحقق الدولي الجنساني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، والذي عقد فيه المنتدى الحكومي الرفيع المستوى بشأن الجوانب الجنسانية، التي سبق ذكره. وعُقدت دورة المنتدى في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وتم خلالها إقرار المبادئ التوجيهية التي قدمها رئيسها، المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، بمشاركة حاسمة من المستشار الرئاسي المعني بإنصاف المرأة. وفي الوقت نفسه، ظلت المجموعة التقنية الجنسانية التابعة للمجلس الوطني لإعادة الإدماج معنية بتعزيز إعادة الإدماج الشامل.

إن لدور الرصد والدعم والتيسير الذي تضطلع به الأمم المتحدة، أهمية كبيرة في التحقق من التنفيذ الفعال للاتفاق النهائي والوفاء بالالتزامات المتعهد بها. إننا نعتقد ضرورة أن تتم هذه الأنشطة، في إطار الولاية المخولة، وعلى أساس أن حكومة كولومبيا الوطنية هي التي يجب أن تقود جميع مراحل التنفيذ، وأن الطريقة الأكثر قيمة للإسهام هي تنسيق العمل مع خطة السلام مع الشرعية، والتطورات التي ستأتي منها، وسيضطر العديد منها إلى المشاركة على المستويات المحلية.

إننا نقدر تقديرا عاليا إسهام بعثة التحقق في تحقيق هذا الهدف المشترك، ونأمل أن نحافظ على علاقة بناءة وموثوقة، ضمن شروط ولايتها ودستورنا وقوانيننا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث كاميجو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يسرنا أن نراكم تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن، سيدي الرئيس.

إننا نرحب بسعادة السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، والوفد المرافق له. كما نرحب بحضور وزيرة خارجية إندونيسيا، معالي السيدة رتينو مارزودي.

ونشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا،

على إحاطته الإعلامية، ونكرر دعم كوبا المستمر لعمله، مع الإشادة بسلفه، السيد جون أرنو، على العمل الهام الذي أنجزه.

إن كوبا ملتزمة بعملية السلام في كولومبيا. وقد أسهمنا لعدة عقود في الجهود المختلفة المبذولة لتحقيق هذا الهدف في البلد. وكان الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، حدثاً تاريخياً سمح بإعادة دمج الآلاف من مقاتلي حرب العصابات في المجتمع، بعد قتالهم الدولة الكولومبية طيلة أكثر من ٥٠ عاماً. إن تنفيذ الاتفاق النهائي الموقّع بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، هو أمر حيوي في مجمله.

ورغم التقدم الهام الذي تم إحرازه، تم تسجيل تأخر كبير في تنفيذ المكونات الهامة الأخرى للاتفاقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية، ومسألة الزراعة، والإجراءات القانونية والتشريعية وجوانب مثل انعدام الأمن ضمن أكثر الفئات والمناطق الأكثر ضعفا، وبطء عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين. ومما يثير القلق بشكل خاص وجود محاولات لتعديل الجوانب الأساسية لما تم الاتفاق عليه بحسن نية فيما يتعلق بمحكمة السلام الخاصة. وسيكون من المؤسف عدم الاعتراف بسنوات من المفاوضات المعقدة. إن عدم الامتثال للاتفاق يمكن أن يعرض للخطر المستقبل السلمي الذي تتوق إليه كولومبيا وتستحقه، وسيكون له تأثير سلبي على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعلى المجتمع الدولي ككل، الذي أيد بدون تحفظ الاتفاق النهائي ويتابع العملية بأمل.

ونود أن نعرب عن تعازينا لحكومة وشعب كولومبيا، ولا سيما لأسر ضحايا الهجوم الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير في بوغوتا. وترفض كوبا وتدين جميع الأعمال الإرهابية والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها. ولم تسمح كوبا أبدا ولن تسمح باستخدام أراضيها لتنفيذ أعمال إرهابية ضد أي دولة. وقد أوفت كوبا على نحو صارم بدورها كضامن لعملية السلام بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي والسلطات الكولومبية، فضلا عن كونها الضامن والمقر البديل للحوار الكولومبي بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. إن كوبا تعارض الإرهاب وتعارض الحرب وتدافع عن السلام. ولأسباب أخلاقية، كوننا كنا ضحية لإرهاب الدولة لعقود من الزمن ولدينا تاريخ لا تشوبه شائبة حول هذا الموضوع، فإننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره مهما كانت دوافعه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.